ترشيق العملة أم رفع سعر الصرف

*□□□□□□□

لقد شغل موضوع رفع الاصفار بال الكثير من الاكاديميين والمتخصصين الذين تراوحت آراؤهم بين التاييد والمعارضة ، وآخر ماطرح في هذا الاطار البحث الذي قدمه زميلنا الدكتور (فلاح ثويني) في المؤتمر الذي عقد في كليتنا والذي نشر خلاصة منه في هذا العدد، وعرض فيه تجارب بعض الدول التي اقدمت على حذف الاصفار عن عملاتها التي اسفرت عن نتائج متباينة بحسب ظروف كل دولة.

في رأيي ان الدينار العراقي بحاجة الى اصلاح ، ولكنه اصلاح من نوع آخر ، لانه لا يدور في فلك رفع الاصفار بل يتجاوزه الى رفع سعر صرف الدينار ، وهذا ما يدفعني الى مناقشة مصطلح (رفع الاصفار) قبل الخوض في مبررات تعديل سعر الصرف.

ان مصطلح (رفع الاصفار) ينطوي على غموض ناجم عن ان عملية رفع الاصفار قد لا تكون مصحوبة بتعديل حقيقي لسعر الصرف وهو الاجراء الاكثر شيوعاً والذي يدعى اليه حالياً في العراق ، او انه ينطوي على تغيير حقيقي في سعر الصرف، ومن هنا تتولد الاشكالية في استخدام هذا المصطلح. لذلك ارى ان من الافضل استخدام مصطلح (ترشيق العملة) بدلاً من مصطلح (رفع الاصفار) لانه يتمتع بمرونة اكبر اذ انه يمكن ان يتفرع الى مصطلحين آخرين، الاول هو (الترشيق الاسمي للعملة) واقصد به حذف الاصفار عن العملة بدون تغيير حقيقي لسعر الصرف، والثاني هو (الترشيق الحقيقي للعملة) الذي يتضمن حذف الاصفار مع احداث تغيير حقيقي في سعر الصرف. وهنا نلاحظ ان مصطلح (الترشيق الحقيقي للعملة) يشبه مصطلح (رفع قيمة العملة) الا انه اكثر شمولاً منه، لان الاخير ينطوي على تغيير سعر الصرف بدون حذف الاصفار عن العملة.

بالعودة الى صلب الموضوع يمكن طرح السؤال الآتي :

هل ان الدينار العراقي بحاجة الى ترشيق اسمي ام ترشيق حقيقي، ام ان الموضوع لا يتعلق بترشيق الدينار بل برفع سعر صرفه، أي اننا ينبغي ان ننظر الى صورة اخرى غير صورتي الطير والغزال اللتين اشار اليهما (ثويني) في بحثه.

بحسب ما ارى ان الترشيق يعد خطوة مهمة الا انها ينبغي ان تكون مسبوقة بخطوة اكثر اهمية، الا وهي رفع سعر صرف الدينار، وذلك لان سياسة سعر الصرف لدينا تماثل نظيرتها في الصين مع ان المعطيات مختلفة كلياً في كلا البلدين . فالصين تكاد تصدر كل شي، وعززت ذلك باتباع سياسة سعر صرف منخفضة اكسبتها ميزة تنافسية الحقت ضرراً كبيراً باقتصادات الولايات المتحدة والدول الاوربية، بل حتى (ايران)التي تمتلك ميزة لا تضاهى في انتاج الزعفران اصبحت تواجه منافسة من قبل ملك التقليد(الصين).

الامر الذي دفع الاطراف المتضررة من هذه السياسة، الولايات المتحدة والدول الاوربية تحديداً الى ممارسة ضغوط كبيرة لاقناع الصين او اجبارها على العدول عن هذه السياسة.

* عضو هيئة تدريس/كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

اما العراق الذي يمثل الوضع المقلوب للصين، اذ انه لا يكاد يصدر شيئاً سوى النفط، تجد فيه السلطات النقدية مصرة على اتباع سياسة سعر الصرف المنخفض، مع ان المنطق الاقتصادي يوصي بخلاف ذلك، وهذا ما ترتب عليه ضياع فرصة الحصول على سلع وسيطة او نهائية رخيصة الثمن يمكن ان تولد شعوراً لدى المواطن بضرورة ترشيق العملة، وهي ضرورة لم تتوفر مقوماتها لدى السواد الاعظم من الناس في الوقت الراهن، كما يمكن القول ان السياسة المتبعة حالياً كانت مسؤولة الى حد ما عن عدم تطبيق قانون الضرائب الكمركية الذي الغي بدعوى انه سيحمل المواطنين اعباءً جديدة.

مما يتقدم يتضح لنا ان منهجية سعر الصرف المتبعة في الصين والعراق هي منهجية واحدة على الرغم من اختلاف المعطيات، وبهذا يصدق علينا قول الفيلسوف البريطاني (برتراند راسل) ، الذي ينص على ان النظرية في الدول المتقدمة هي نتاج الممارسة في حين ان الممارسة تكون نتاج النظرية في الدول النامية.